

وافق مجلس الأمة في جلسته العادية امس على طلب الحكومة تأجيل مناقشة الاستجواب الموجه الى سمو رئيس مجلس الوزراء لمدة سنة ما لم تحكم المحكمة الدستورية قبل ذلك. وجاءت نتيجة التصويت على الطلب بموافقة 37 عضوا من اصل الحضور وعددهم 47 عضوا فيما رفضه عشرة اعضاء. كما وافق المجلس على الاقتراح بقانون في شأن منح معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق للعسكريين ورجال الاطفاء ممن انتهت خدماتهم بعد التصويت عليه في مداولته الاولى. ووافق على القانون 45 عضوا من اصل الحضور وعددهم 50 عضوا ورفضه خمسة اعضاء. وجاء في المادة الاولى من القانون «يمنح معاشا استثنائيا بقيمة 750 دينارا للضباط الامراء من رتبة لواء فما فوق وبقيمة 500 دينار شهريا للضباط الامراء والقادة من رتبة عميد ممن تقاعد منهم بالجهات العسكرية الثلاث (الدفاع والداخلية والحرس الوطني) والادارة العامة للاطفاء ممن طبق عليهم قرار البدلات الموحد الصادر بتاريخ الاول من يوليو 2004 ولم يطبق عليهم قرار مجلس الوزراء بشأن منح معاشات استثنائية ومكافآت الاستحقاق للعسكريين». ونصت المادة الثانية على ان يمنح المذكورون في المادة السابقة مكافأة استحقاق بواقع راتب سنتين لمن لديه خدمة فعلية 25 سنة، كما وافق المجلس على قانون المساعدات العامة بالإجماع في مداولته الاولى. وفيما يلي التفاصيل:

حسين الرضوان - سماح عبدالحفيظ - رشيد القم - مادي العيسى

المجلس يرفض تخصيص ساعة في جلسة اليوم لمناقشة تامين منطقتي 5، 10 في خيطان.. ويخصص ساعة من الجلسة لمناقشة اوضاع محتجزينا في غوانتانامو

تأجيل استجواب رئيس الحكومة.. سنة

من حيث المبدأ فلا خوف من مواجهة الحكومة الاستجواب لكن ترفض الإرهاب الفكري ورفض الرأي الآخر، هناك خلاف في الشارع السياسي حول دستورية هذا الاستجواب، لذلك الذهاب الى التشريعية النزيهة، يجب ان تكون النصوص واضحة وهناك اختلاف فيجب الذي يحسم هو جهة محايدة ونحن مع ذلك مع المساءلة السياسية ويجب عدم مصادرة الآراء.

وحدث صرخا من النواب المعارضين للإحالة الى الدستورية ومن النواب مسلم البراك وعادل الصرعاوي وفضل المسلم. الرئيس الخرافي: هناك تكرار في نقاط النظام لابد ان اعطي الحديث للمسجلين اثنين معارضين ومثلها مؤيدين وساعطي محالا للنظام هل يوافق على الاربعة المسجلين في نقاط النظام.

مسلم البراك: ما يجوز هذا غير لانه هذا غير دستوري طالما عندهم اغلبية خلمهم يستغلوهما. الرئيس الخرافي: 33 من 46 موافقة على المتحدثين.

سعدون حماد: استغرب تصريح النواب بالرفض للإحالة الى التشريعية أو الدستورية ففي استجواب أحمد من حق من حسن القلاف تم طلب إحالة الى التشريعية وكان أول الموافقين وليد الطبطبائي، فمن حق الحكومة ان تلجأ الى الدستورية.

صالح عاشور: لماذا نستبق الأحداث، فاليوم المادة 135 حتى لو يوافق الرئيس لا يجوز مناقشته بأي حال من الأحوال، كما انه لم يحدد جلسة محددة لمناقشة الاستجواب وبالتالي يرحل الى 5/31 وبعد ذلك اذا طلب الرئيس أسبوعين ويجب ان يطلب أسبوعين ثم من حقه ان يطلب أسبوعين آخرين يعني اماننا شهر، ونحن الآن نناقش قضية لا يمكن مناقشتها الآن، وليس هناك داع لفتح الموضوع اليوم.

ومن حق الحكومة ان تحيله الى الدستورية ولا يمكن الاعتراض عليه.

محمد المطير: من حق الحكومة ان ترحل الى الدستورية لكن لا يوجد تاريخ محدد ولا يمكن ان تصوت او توافق على تاريخ مقترح، ضعوا لنا تاريخا معنا حتى نوافق.

عبدالله الرومي: انا ضد الإحالة للمحكمة الدستورية وطرح الموضوع اليوم ليس به شيء لأننا لم نتطرق الى مضمون الاستجواب، وأنا ضد الإحالة لأن المحكمة لن تقول انه دستوري أو غير دستوري ولكن المحكمة ستقول ان هذا شأن المجلس وستحكم بعدم الاختصاص، وهذه النصوص واضحة.

علي الراشد، وزير الدولة: اذا حددنا مدة كانتنا تدخلنا في اختصاص السلطة القضائية ومن باب عدم الدخول في اختصاص القضاء وصلاحياته طلبنا الى موعد صدور الحكم واذا حددنا موعدا تكون الزمنا السلطة القضائية ولذلك علقنا الطلب لحين حكم المحكمة الدستورية. ونحن نذهب الى المحكمة لتفسير بعض المواد الدستورية التي وردت في هذا الاستجواب نفسه فنحن نعرف تماما ان المحكمة لن تفصل في الدستورية من عدمها.

مبارك الخرينج: هل يجوز المناقشة اليوم أم لا، اطلب من الخرينج: نحن عارفين وين راحين وقدمنا طلبا الى المحكمة الدستورية ولا يجوز بعد ذلك الطلب بالتأجيل لسببين احدهما نحن نطالب بالتأجيل لحين الحكم نحن لم نناقش الاستجواب نحن نطلب التأجيل لحين حكم المحكمة الدستورية.

الرئيس الخرافي: هناك طلب مقدم بالتأجيل سطره للتصويت وساتيح المجال للمعارضين والمؤيدين وساتيح المجال للمقدمين وقار تصويت الاخوان المطالبين بإزاحة رئيس الوزراء فيماذا يفتننا حكم المحكمة، فهذا الأمر غير مبرر لخوف بعض الأعضاء من الإحالة الى الدستورية التي هي جهة الفصل في أي خلاف دستوري.

خالد العوده: هناك خلاف واضح مع بعض الاعضاء للأسف، اولا يجب ان يقول سمو الرئيس انا جاهز ومن ثم يوجل اسبوعين، واسبوعين آخرين ومن ثم يتم واده كما هو متفق عليه.

وليد الطبطبائي: هذا الطلب غير دستوري وغير لانه هذا ليس من حق الحكومة ان تلجأ الى الدستورية، ويجب الا يكون اكثر من اسبوعين، واسبوعين آخرين باغلبية المجلس، المادة 173 من الدستور تقول ان الاستجواب وبالتالي يرحل الى بدستورية القوانين واللوائح وليس الاستجواب، المحكمة ستقول نحن غير مختصين بدستورية الاستجواب من عمها، لماذا لا يحال الى التشريعية وتمهل اسبوعا لترد بدستورية الاستجواب من عدمها.



(متين غوزال)

الرئيس جاسم الخرافي على المنصة متوسلا بنائبه عبدالله الرومي وأمين السر عدنان عبدالصمد

مع بعض الاعضاء للأسف، اولا يجب ان يقول سمو الرئيس انا جاهز ومن ثم يوجل اسبوعين، واسبوعين آخرين ومن ثم يتم واده كما هو متفق عليه.

وليد الطبطبائي: هذا الطلب غير دستوري وغير لانه، يجب الا يكون اكثر من اسبوعين، واسبوعين آخرين باغلبية المجلس، المادة 173 من الدستور تقول ان الاستجواب وبالتالي يرحل الى بدستورية القوانين واللوائح وليس الاستجواب، المحكمة ستقول نحن غير مختصين بدستورية الاستجواب من عمها، لماذا لا يحال الى التشريعية وتمهل اسبوعا لترد بدستورية الاستجواب من عدمها.

محمد البصري: نحن لن نتكلم من فراغ، نحن نتحدث وفق اللوائح، فإذا كان الرئيس جاهزا يناقش بعد 8 أيام لكن نفترض على قضية التأجيل وهناك رأي معتبر للناخب السعودون وقال بإمكان الاستجواب ان يطلب تأجيل استجوابه الى نهاية الفصل التشريعي نحن لم نقل ذلك، نحن لا نملك قضية تحديد الوقت.

حسين القلاف: المطلب الاول هل الحكومة حق في التأجيل ام ليس لها الحق؟ واذا لم يكن لها الحق فدعوا نقطة الاعتراض، الإحالة الى جهة نثق فيها ومختصة، فمن يقول ان الرأي هذا سليم والرأي آخر غير سليم؟ من يفصل في هذا الامر؟ نحن صنعنا فالكل يفسر الدستور ويرى الدستور يفهمه، الفصيل هذا الدستور هو المحكمة الدستورية، وبين نبي نروح؟ لابد ان نذهب الى جهة نعتد بنزاهتها.

وفي استجواب وزير الداخلية النائب السعودون قال ان من حق الوزير التأجيل الى سنة او سنتين أو الى نهاية الفصل، فلماذا لا نأخذ بهذا الرأي، وهناك اعتراض على ان هناك استجوابا للتوري وتأخر سنتين فهل سببه الحكومة أم سببه القضاء؟

وليد الطبطبائي: المجلس هو المختص بالنظر في دستورية هذا الاستجواب ولا يجوز بأي سلطة أخرى التدخل في عمل المجلس وسبق ان كان هناك قرار في هذا الموضوع ووزير العدل سبق ان طلب احالة استجواب حسن القلاف الى التشريعية وردت بأنه غير دستوري اذن المجلس ولجانته هو المختص.

خلف دميفير: المحكمة الدستورية هي جهة فصل لأي نزاع بين المجلس والحكومة لو اقتصرنا ان الاستجواب تم وحكمت المحكمة بدستورية الاستجواب وانتقلت الى طلب التعاون وتم التصويت وقار تصويت الاخوان المطالبين بإزاحة رئيس الوزراء فيماذا يفتننا حكم المحكمة، فهذا الأمر غير مبرر لخوف بعض الأعضاء من الإحالة الى الدستورية التي هي جهة الفصل في أي خلاف دستوري.

خالد العوده: هناك خلاف واضح مع بعض الاعضاء للأسف، اولا يجب ان يقول سمو الرئيس انا جاهز ومن ثم يوجل اسبوعين، واسبوعين آخرين ومن ثم يتم واده كما هو متفق عليه.



مرزوق الغانم ود.اسيل العوضي وصالح الملا خلال الجلسة



د.جمعان الحريش ود.وليد الطبطبائي ود.فيصل المسلم يرفضون الإحالة الى «الدستورية»



شعيب المويزي وناجي العبدالهادي



د.علي العمير مصافحا سعد زينفر بحضور محمد النومس

بعد القسم والحكومة تؤكد انها لا تجر على حقوق النواب الدستورية ولا يمكن الاستمرار في التعامل مع استجوابات يشوبها شبهة دستورية واضحة، اللائحة واضحة واعلت الحكومة الحق في التأجيل ونطلب التأجيل الى حين ان يأتي حكم واضح من المحكمة الدستورية وفق المواد التي استند اليها المستجوبون 100، 101، 102 من الدستور و123 و127 مواد دستورية واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار ونحن لدينا رؤية ووضوح بان هذه المواد لا يمكن استخدامها في هذه المواد فالحكومة ذهبت الى المحكمة لاستفسار رأيها في هذه المواد ووفقا للمادة 135 من اللائحة تطلب الحكومة تأجيل الاستجواب لحين صدور الحكم من المحكمة الدستورية لكي يحق الحق ويحكم على هذه الاستجوابات اياها حق واياها لم يكن حقا وذلك من باب التعاون نحن دولة دستورية واقسمنا في البداية على المحافظة على الدستور.

الخرافي: طلب التفسير من المحكمة الدستورية هذا حقه ولا يحتاج الى قرار من المجلس اما ما يحتاج الى قرار فهو التأجيل وقيل التصويت ساتيح الفرصة الى اثنين مؤيدين ومثلها معارضان، ساتيح المجال للمعارضين وسأبدأ بمقدمي الاستجواب السعودون والعنبري.

مسلم البراك (نظام): الحكومة تتكلم عن التزامها بالدستور وهي آخر طرف نتحدث عن الدستور ففي الموضوع هذا لا يجوز مناقشته فالمادة 135 لم تتحقق (المدة المنصوص عليها) وهي 8 ايام وفي ذلك لابد من تقديم طلب بالاستئصال، فالطلب يفترض الا يناقش، ولكن يناقش غدا وتعرض الاستئصال والان الاجراء غير لائق ولم يكن من المفترض فتحه الا غدا.

الخرافي: هو مو نقاش، هو تأجيل.

فصل المسلم: هذه آخر حكومة تقنعنا انها تلتزم بالدستور فهي جبرت كل الوسائل والمؤسسات بالحق والباطل والطلب غير صحيح، هذا تأجيل بالتعليق وارجو ان يكون التأجيل بمره، هذا اول افعال للقضايا في غير محلها، لا ينبغي ان تعلق اعمال مجلس الامة على القضايا، هم تعودوا تعطيل جلسات مجلس الامة ويقعد الرئيس 50 يوما ما يشكل حكومة وفي استجواب النوري المحكمة الدستورية لم تمنع من النقاش وعلى الراشد كان له موقف في هذا الامر، المفروض يحدون طلبهم بمره محددة، هذا عبث وطعن في المؤسسات والشعب الكويتي.

عادل الصرعاوي: كنا نتكلم على بعض الاعراف التي تفرغ الاستجوابات الفحائية وتعاملت معها وفقا لللائحة والدستور مع انها كان يشوبها شبهة دستورية ومع ذلك الرئيس والوزراء يمثلون المنصة يثبتون اريهم بانها بها خلل دستوري ونصعد لآليات الحق ورد الحقائق ثم جاءت الحكومة الحالية وفوجئنا باستجواب

البصري: الحكومة تطلب التأجيل لحين صدور حكم المحكمة الدستورية

البراك: موضوع الاستجواب لا تجوز مناقشته وفق المادة 135 من اللائحة

المسلم: لا ينبغي أن تعلق الحكومة أعمال مجلس الأمة على السلطة القضائية

الصرعاوي: رئيس الوزراء هو الذي يؤكد جاهزيته للمناقشة أو التأجيل

الحريش: نريد تشريعا يحل مشكلة جميع المناطق أو المساءلة السياسية

افتتح رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي الجلسة العلنية العادية في تمام الساعة التاسعة صباحا وتلا الأمين العام اسماة الحاضرين والمعتزين والغائبين من دون اذن او اخطار.

البند الأول الاستجوابات
الخرافي: قبل البدء في البند الاول وردت البنا رسالة من لجنة الجواب على الخطاب الاميري ورسالة من رئيس ديوان المحاسبة وليستا بحاجة الى نقاش وبعد ذلك نتنقل الى البند الاول.
وتلا الأمين العام الرسائلتين:

رسالة من رئيس لجنة الجواب على الخطاب الاميري يطلب من الحكومة الاسراع في تقديم برنامج عملها.

رسالة من الديوان يطلب ان تكون دعوته للجان مجلس الامة قبل الموعد بيومين 48 ساعة.

الخرافي: أرجو من رؤساء اللجان ان يلتزموا بهذا الموعد وهو قبل 48 ساعة من الموعد المحدد واذا كان هناك موعد مستعجل فيكون هناك اتصال تلفوني مع المسؤولين او الوزراء المختصين حتى يستطيعوا تلبية الدعوة.

الديوان فلجنة حماية المال العام عقدت 32 اجتماعا وهناك حضور والزام به واحيانا يكون لدينا استعجال والديوان يكون عنده التزام، والاسبوع الماضي السبب في التأخير هو حضرتك الاخ الرئيس لانك لم توقع على كتاب الدعوة.

مسلم البراك: كل التقدير للاخوة في الديوان فلجنة حماية المال العام عقدت 32 اجتماعا وهناك حضور والزام به واحيانا يكون لدينا استعجال والديوان يكون عنده التزام، والاسبوع الماضي السبب في التأخير هو حضرتك الاخ الرئيس لانك لم توقع على كتاب الدعوة.

سليوى الجسار: اشيد بالرسالة الواردة الخاصة باللجان واؤكد على كلامك وكل ما جاء في قضية دعوة المسؤولين، ودعوتي قبل 24 ساعة غير معقولة، وهناك عدم وضوح في جدول اعمال اللجنة حتى يحضر الجانب الحكومي ما تريده اللجنة وفي حالات يطلب الجهات الحكومية وتكون ليست هي الجهة المعنية، نحن حريصون على عمل اللجان وكل ما يطلب منها، ولدينا ملاحظات في لجنة حماية المال العام فالدعوة وجهت الساعة العاشرة والاتفاق على موعد انعقاد اللجنة هو يوم الاثنين الساعة 12 ظهرا، ولجان المجلس هي المطبخ الرئيسي لاعمال المجلس.

علي القبايسي: اود توضيح نقاط محددة اولها نحن وجهنا كثيرا من الدعوات ولكن هناك عرقلة لعمل اللجنة بعدم حضور النائب الاول لوجوده بالخارج للعلاج وتنتهي عودته بالسلامة واللجنة لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة لم يكن لها الحاجة اذ ما طبقت الحكومة القانون الخاص بها.

علي القبايسي: اود توضيح نقاط محددة اولها نحن وجهنا كثيرا من الدعوات ولكن هناك عرقلة لعمل اللجنة بعدم حضور النائب الاول لوجوده بالخارج للعلاج وتنتهي عودته بالسلامة واللجنة لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة لم يكن لها الحاجة اذ ما طبقت الحكومة القانون الخاص بها.

الهيئة العامة لشؤون الاعاقة تتسلف مع المعاقين ونطلب من الاخ الرئيس قزعة ومن سمو رئيس الوزراء والوزراء لان القانون لا يطبق، ومدير عام الهيئة لم يحضر الاجتماعات للاستئناس برأي الهيئة، قضيا المعاقين معطلة.

فصل المسلم: هناك طلبات ارجو تلاوتها لو حتى بعد الاستجواب.

الخرافي: سابد بالاستجواب، وتلا الأمين العام الاستجواب المقدم الى رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر الحمد من النائبين احمد السعودون وعبدالحسن العنبري ومحاوره الأربعة:

الرئيس الخرافي: اتفضل وزير الدولة لشؤون مجلس الامة. محمد البصري: الحكومة مع بداية الفصل الحالي كبرت في اكثر من مناسبة انها جاءت للتعاون مع المجلس ومد يد كل وسائل التعاون وفقا لللائحة ومع ذلك كانت الحكومة السابقة واجهت الاستجوابات الفحائية وتعاملت معها وفقا لللائحة والدستور مع انها كان يشوبها شبهة دستورية ومع ذلك الرئيس والوزراء يمثلون المنصة يثبتون اريهم بانها بها خلل دستوري ونصعد لآليات الحق ورد الحقائق ثم جاءت الحكومة الحالية وفوجئنا باستجواب

السعدون: طلب التأجيل باطل ومحاولة للهروب ورعاية الفساد العنجري: اللجوء إلى «الدستورية» تحصين للحكومة من المواجهة



سمو رئيس الوزراء الشيخ ناصر محمد يدخل القاعة مع فيصل الدويسان



الشيخ أحمد الفهد ود. أماني بورسلي ود. محمد العفاسي ومصطفى الشمالي والشيخ أحمد الحمود

الموضوع إلا إذا جاء موعد النقاش وكل ما قاله البصيري كلام باطل وإذا راح الدستورية فهذا حقه وطلب التأجيل يأتي عندما يأتي موعد المناقشة إذا كنا نريد أن نلتزم باللائحة، وهذا يخالف الحكومة التي قالت نحن أتينا بنهج جديد وهذا تأكيد رعاية الفساد.

أرجو أن نحتكم للائحة، وزير الدولة أبلغنا هذا حقه، وليس من الأوجب أن يكون أمام المجلس طلبهم، وعندما يقولون التأجيل لابد أن يقولوا طلبنا التأجيل لأنه لو وزراء غير مختصين أوقفوا هذا العيث تيون رعاية الفساد، أرجو أن يطرح الأمر للتصويت، فأنا ضد الإحالة إلى الدستورية أو التشريعية، وهذا أمر يختص به المجلس والطلب باطل ومحاولة للهروب ورعاية للفساد وهي تحاول أن ترعى الفساد الموجود حالياً.

● علي الراشد: عندما تكلمنا عن نهج جديد هذا هو النهج الجديد وهو أننا لن نسج لأحد بأن يتجاوز على الدستور، أين الهروب؟ وبين قاعدتين نحن قاعدتين بالمجلس؟ أي لائحة نتكلمون؟ هل هذا دستور؟

● الرئيس الخرافي: انتوا تكلمتوا واعطاكم المجال مسلم دون ميكروفون، الذي ينصح الرئيس يقول له اصعد المنصة.

● أحمد المليفي: من الصف ان تكون أحد معدلي المادة 135 عندما كنا في اللجنة التشريعية وعندما وضعت وضعت لمصلحة المستجوب بأن ينظر إلى الوقت المناسب له للتعويض إلى المنصة، لأن الوزير المستجوب يريد الوقت لإعداد الإجابة والنظر في دستورية الاستجواب.

وكنتم في استجواب محمد الثوري وكنتم على هذه المنصة ألا يصعد الوزير المنصة وان تذهب إلى الدستورية لأنني كنت أرى ان الاستجواب يشوبه عدم الدستورية وبعد ذلك ذهبت الحكومة إلى «الدستورية» لأنه لا يجوز استجواب الوزير على أعمال سابقة أو أعمال وزير سابق، أن الأوان ان نحمي الدستور من هذا الخلاف ومن حقنا ان نحمي الدستور والأطر الدستورية.

● أحمد السعدون: كلام المليفي غير صحيح فالتعديل في 135 جاء في صالح النائب المستجوب، فعبارة «لا يجوز المد أكثر من أسبوعين آخرين إلا بوجود أغلبية أعضاء المجلس» هذه العبارة في صالح النائب المستجوب ومن يحمي الإصلاح يجب ان ينظر إلى تقرير أوفطيرة.

● أحمد المليفي: الكلام الذي قلته أنا صحيح وأكد السعدون عندما قال ان هناك نصاً مغلفاً فقد الوزير يكون عنده ظروف أخرى وجاءت المدة مفتوحة لمصلحة الوزير، وملفات أوفطيرة في 2004، نحن الآن حكومة جديدة جاءت بنهج جديد وفي أول اجتماع اتخذت قرارات ينتظرها الشعب الكويتي وللمرة الأولى ان تأتي في الاجتماع البروتوكولي وتتخذ قرارات وتفتاح بالاستجواب دون ان تعطى الحكومة الجديدة فرصة الاستجواب بعد القسم هذا عدم رد التحية على الاجتماع الأول لمجلس الوزراء، ويجب ان نتصدى لما نعتقد انه غير دستوري.

● أحمد السعدون: النص كان مطلقاً

وضعنا له ضوابط، وانت تقول الحكومة لها نهج جديد هذا يؤكد كلامنا بأن الحكومات الست فشلت ووزراؤها كانوا فاسدين وهذا ما يؤكد كلامنا.

● د. محمد البصيري: بدأتنا الجلسة بهدوء ونهيتها بإذن الله بهدوء، وكنتم أحد النواب الذي قدمت تعديلات على المادة 135، فهي في مصلحة الجميع، وأمامنا لأئحة ومن باب التعاون وبعد آراء النواب سنحدد أجلاً ونطلب التأجيل لمدة ستة، النائبان مسلم البراك و فيصل المسلم معترضان اتضحت نواياهما اكتشفت نواياهما.

● العنجري: هذه مسخرة.

● البراك: انتت رئيسهم ولا رئيسهم؟ شيء مرتب واستهانة بالعقول وعقول النواب.

● محمد البصيري: نحن نطلب التأجيل سنة ما لم تحك المحكمة الدستورية قبل ذلك وإذا حكمت بعد شهر تاتكم بعد شهر.

● الخرافي: لا أستطيع ان ادخل في هذا النقاش، انت لما بدأت بسنة لماذا لا تكون سنتين أو ثلاث.

● البراك: هل هذا هو النهج الجديد، ضحك على الذقون.

● الخرافي: اذن تريدون تحديد مدة حدما شهران وإذا طالت تعال اطلب مرة ثانية.

● البراك: سأ لك حق تقول رأي تعال انزل تحت وقول هذا الكلام، انت رئيس مجلس الأمة مو رئيس مجلس الوزراء.

● علي الراشد: احنا نؤكد على انه اذا صدر الحكم في أي تاريخ خلال شهر نحن جاهزون أو في بداية دور الانتقاد ونحن جاهزون، فالأولوية للحكم هذا من باب التعاون.

● البراك: التعاون هو صعوده المنصة، خل يصعد رئيس الوزراء.

● علي الراشد: صعد ألف مرة.

● مخلد العازمي (مؤيد) (للإحالة): عندي كلام يسم البدن لكن مع إلحاح أخوي حسين الحرיתי أتنازل له.

● حسين الحرיתי: اليوم يوم تاريخي لأول مرة يمر هذا الموقف على الكويت ويؤكد ان بعض النصوص في الدستور عاجزة وساكته والمحكمة الدستورية عملها يختص بتفسير النصوص الدستورية ومنازعات دستورية القوانين، من مجلس الأمة و مجلس الوزراء او ذوي الشأن كما حدث في قانون منع التعميم، الخلاف على المادة 135 ليس له علاقة بالموضوع، هناك طلب من الحكومة ومن حقها ان تقدم الطلب شفها او كتابيا ولم ينف النائب السعدون قوله ان من حق الوزير تأجيل الاستجواب إلى نهاية الدور وهذا يؤكد على انه لا سلطان على القاضي، ليس من حق احد ان يدخل في محاور الاستجواب، اما موضوع التفسير فالدستور الكويتي يخشى ان تحتضر هذه الاداة الدستورية، يجب ان نحافظ على هذه الاداة الدستورية فحكم المحكمة الدستورية ملزم، نحن امام مفتقر طرق هناك استجوابات مقبلة لا نعرف عددها، فنريد الاطمئنان هل نسير في الطريق الصحيح ام لا.

● خالد السلطان: الرئاسة يجب ان تكون في موضع الحياد ويجب ان تراعي الرئاسة اللائحة الداخلية والدستورية، ونحن بصدد تنقيح الدستور وتفرغ الدستور من محتواه.

● عبدالرحمن العنجري: طلب الحكومة اليوم عجيب وغريب لكن لم افاجأ، وكاننا نلوح بتقديمه لتفسير 15 مادة ولولا تدخل النائب عبدالله الرومي لسجدت هذا الطلب، اختصاص المحكمة بتفسير النصوص وليس



علي الدقاسي



علي الراشد



عدنان المطوع



محمد المطير



خالد السلطان



احمد السعدون



حسين مزيد



مخلد العازمي



خالد العدوة



عبدالرحمن العنجري

الطبيباني: المحكمة الدستورية تختص بتفسير دستورية القوانين وليس الاستجواب

المطوع: الحديث عن تهمين خيطان فقط لا يحقق العدالة والمساواة بين المواطنين

الحرיתי: النصوص الدستورية عاجزة وجامدة و«الدستورية» تختص بتفسير النصوص فقط

دميثير: «الدستورية» هي جهة الفصل في أي نزاع بين المجلس والحكومة

الزلزلة: الاستجواب تضمن أربعة محاور لا يختص بها رئيس الوزراء

مخلد: أطلب بإحالة جميع اقتراحات التهمين إلى اللجنة المختصة بعيداً عن المزايدات

المجلس يقر بالإجماع منح معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق للعسكريين ويوافق على «المساعدات العامة» في المداولة الأولى



روضان الروضان ومحمد المطير



حسين الحريتي



د.سليوى الجسار ود.رولا دشتي خلال الجلسة

● خالد الطاحوس: في كل دول العالم يتم تأمين جميع المناطق التي بها مشاكل وهناك مناطق مأهولة بالعزاب وعلى سبيل المثال منطقة أم الهيمان محاطة بالمصانع إلا تستوجب أن تأمين حيث فيها أمراض السرطان والربو والمفترض تأمينها وأيضا منطقة الأحمدى سكانها يعيشون وتحتمل الغاز والنفط.

● ناجي العبدلهادي: نريد تأمين الموضوع ونصوت عليه بالمداولة الأولى والحكومة هي من أوصلتنا لهذه المرحلة ومن باب أولى أن نناقش الموضوع غدا (اليوم) ونقره بالمداولة الأولى.

● حسين مزيد: القضية إن المقترح نريد أن يشمل جميع مناطق الكويت ونحن اننا نضيف جميع المناطق أو الإحالة للجنة المختصة وما يحصل الآن هو مضيق للوقت فقط.

● صالح الملا: السؤال، كل المتحدثين لم يتطرقوا للنقطة نظام الآن أنا طالب بنقطة نظام وما حصل هو مضيق للمجلس وأنت يا الأخ الرئيس ضيعت الجلسة والمادة 76 واضحة والجلسة أصبحت سوق عكاظ وهذا لا نقبل به وهناك تجاوز على اللائحة وأرجو ألا يتكرر هذا الأمر وأصبح الوضع مناقشة عامة.

● عبدالله الرومي: أنا نيهت منذ البداية إلى هذا الأمر.

● ضيف الله ابورمية: هذه المناطق آيلة للسقوط والموضوع ان هناك طلبا لتكون جلسة الغد (اليوم) لمناقشته والأمر المدرج هو قانون زيادة العسكرين والمفترض ألا تنتهي الجلسة حتى التصويت على قانون العسكرين.

● علي العمير: لدي استفسار كيف ستتعامل الرئاسة مع نقاط النظام فهل ما تم الحديث عنه هو نقطة نظام أم نقاش؟

● عبدالله الرومي: جميعها نقاط نظام.

● فيصل المسلم: نحن تقدمنا بطلب لتخصيص جلسة الغد (اليوم) ليدرر على جدول أعمال الجلسة.

● ويتلو الأمين العام نص الاقتراح في تحديد ساعة لجلسة اليوم لمناقشة التقرير الـ 68 بشأن تأمين



د.فيصل المسلم



د.معصومة المبارك وحوار حول اللائحة



د.حسن جوهري متحدثا

اقترح الاخ مخلد العازمي ويبدو ان قرار تأجيل الاستجواب اوجع البعض ونحن لا نتحدث عن ادوات انتخابية وجميع اهل الكويت سواسية ونتمنى ان تعاد جميع الاقتراحات للجنة المختصة.

● عادل الصرعاوي: هذا الموضوع مهم وهذا الاقتراح مهم جدا وخيطان والجلب مأساة والسبب في ذلك هي الحكومة وقانون «تعال ثمن»، لا يجوز نقل هذه المناطق التي ذكرت والتي بها مشاكل كثيرة ويجب أن تتعهد الحكومة بحلها وكما أكد الأخ مخلد نرجو إعادة جميع هذه الاقتراحات لدراستها.

● خالد العود: المناساة منتشرة بجميع مناطق الكويت وهناك بيوت تركيب في الأحمدى وتحته حقول غاز وأخلت من سكانها وهي منطقة نفطية بامتياز ونحن نتمنى أن تعاد جميع الاقتراحات للجنة العراض والشكاوى وأخرج تقرير بجميع مناطق الكويت.

● يوسف الزلزلة: هذا الموضوع صحيح وأتمنى من الأخ جيعان الحريش أن يذهب للصواب ويركب مصعدا هناك ويقع فيه، وغير صحيح ما قاله ان الحكومة تميز بين النواب وما يقوله ان هناك مواطنين يعاونون الأمرين وأتمنى من الوزير «صفر» ان يحل المشكلة.

● مسلم البراك: الواضح أن كل مناطق الكويت لديها مشكلة فجلبب الشيوخ الناس تخاف على أعراضها والجهاز والأحمدى والظهر ولدينا رأي أن نجلس كتاب ونحل جميع المشاكل ونقدم قانونا فيها ونضع لجنة من قبلنا ونجبر الحكومة عليه ولنضع تعهدا على أنفسنا.

● مبارك الخرينج: اتفق أن المشكلة عامة والنقطة المهمة أن هناك مناطق مهمة، فالأهم منطقة جلبب الشيوخ حيث لا يستطيع رجال الأمن دخولها وأتمنى من الإخوان وخصوصا وزير البلدية منع دخول العزابة للمناطق السكنية.

● صالح عاشور: هذا الطلب المقترح أن يناقش بعد قانون المساعدات وزيادة العسكرين وجاءوا بقانون آخر، وأريد جوابا لماذا قدمت هذا الموضوع على موضوع المساعدات وزيادة العسكريين.

وساعطي اثنين معارضا ومؤيدا لهذا القانون.

● جيعان الحريش: المشكلة في خيطان وغيرها وأنا استصغرت الشيخ احمد الفهد بالصليبجات وتعهد بها فنحن نريد اما تشريع بيوت التركيب أو المساءلة السياسية وهناك منازل تسقط على اهلها واليوم الحكومة تعامل المناطق على اسس النواب وسنقدم طلبا لحصر جميع المناطق في طلب واحد.

● مخلد العازمي: لتحول جميع هذه الاقتراحات للجنة المختصة ويصفتي رئيس لجنة العراض وأرجو من اخواني جمع هذه الاقتراحات وندرس هذه الاقتراحات

حفاظا على وقت المجلس وأقدم هذه المناطق هي السالمية وكلام فاضلي من يقول ان الحكومة تراعي نوابها والإغلبية لها القرار ولا تخلطوا الأوراق ولا نريد المزايادات. دليهي الهاجري: اتني على

الجميع ونحن نعلم ان المناطق الأخرى لا تقل مشاكلها عن خيطان، وطلب استعجال هذا الموضوع مهم وهناك قوانين منذ خمس سنوات ولنبدأ بمناقشة هذا الأمر حتى نأخذ فيها قوانين حتى نسن قوانين ايضا مناطق اخرى فالتأمين هو اعادة تنظيم.

● عدنان المطوع: هذا الموضوع لا يحقق العدالة والمساواة بين المواطنين فإذا اردنا الحديث عنه نريد الحديث عن المناطق الأخرى وباسمى اناشد جميع اعضاء الدائرة الثانية للحديث عن مشاكل الصليبجات والوحيه وهم اولي من غيره في هذا الموضوع ونريد حل المدن العمالية اولاً.

● الرومي: نصوت نداء بالاسم لاخذ رأي النواب في مناقشة الاقتراح. الأمين العام يتلو اقتراحا لمناقشة مشاكل السالمية والصواب مقدما من عدد من النواب.

● الرومي: نريد تنظيم الجلسة

المجلس يوافق بالإجماع على تكليف «الداخلية والدفاع» بحث إجراءات الحكومة تنفيذ المرسوم 1979/21 بشأن الدفاع المدني ويخصص ساعتين من جلسة 31 الجاري لمناقشة مرض السرطان في البلاد

ويتلو الأمين العام اقتراحا مقدا من بعض النواب بتخصيص ساعة تأمين قطعتي 5 و6 في منطقة خيطان.

● صالح عاشور: هذا الموضوع لينا مختلفين عليه وهناك اقتراحات في الصواب والسالمية ونتمنى ان تدمج جميع هذه القضايا في جلسة واحدة مع مقترح خيطان حتى نأخذ قرارا واحدا دون تمييز ولا نقبل استثناء منطقة معينة.

● فاضل صفر: هاتان المنطقتان من اختصاص المجلس البلدي وهو صاحب الاختصاص.

● فيصل المسلم: اتهم كلام الاخوان للمشاكل في المناطق الثانية ونحن ابدنا جميع المناطق لتأمينها ومنطقة خيطان هناك قانون والأخ فاضل صفر لم يحضر اللجنة لمناقشة الأمر والمجلس البلدي قرر تأمين قطعة 10 ورفضها مجلس الوزراء ونحن مع المشاكل التي يعانى منها الناس فلا الحكومة تريد ان تحل المشكلة والحكومة اليوم أجمت بحق الكويت ونحن نطالب بحل المشكلة وارجوم الموضوع ليس انتخابات وإسألوا وزير الداخلية عن الدعارة والسرقات التي تحصل في هذه المنطقة ولذلك نحن طالبنا سمو الأمير بحل مشكلة خيطان كما حلت مشاكل جلبب الشيوخ.

● فاضل صفر: لم تتم دعوتنا لاجتماع اللجنة وطلب رأينا كتابيا وكتيبا رأينا وارجو من الاخوان التراث للدراسة وهناك موضوع فني.

● فيصل المسلم: لا يملك الأخ فاضل صفر تحديد واجبات مجلس الأمة وماذا نخشى مناقشة الموضوع واعراض الناس في ارقامكم واتمنى مناقشته غدا (اليوم).

● حسين الحريشي: الموضوع ليس انتخابات والدستور واضح والمشاكل واحدة والسالمية كخيطان هناك دعارة وسرقات ونحن لا نقبل مناقشة منطقة منطقة نريد مناقشة جميع مناطق الكويت.

● احمد السعدون: هناك مجموعات من القوانين التي نظرت قدمت تقارير والوضع في خيطان سيئ ومناقشة هذا الأمر سيفتح المجال

أصدر 25 نائبا بيانا حول الأوضاع في سورية جاء نصح كالتالي:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وبعد:

منذ ما يقارب الشهرين والشعب السوري العربي يتعرض لأشد أنواع التنكيل والقمع من قبل حزب البعث وميليشياته حتى وصل الأمر الى اقتحام المدن السكنية بالذبابات وقصفها بالطائرات واحتلال المساجد ومنع صلاة الجمعة وقد توالى الجازر في مدينة درعا التي تعرض أهلها للقتل والضرب العربي يتعرض لأشد أنواع التنكيل والقمع من قبل حزب البعث وميليشياته حتى وصل الأمر الى اقتحام المدن السكنية بالذبابات وقصفها بالطائرات واحتلال المساجد ومنع صلاة الجمعة وقد توالى الجازر في مدينة درعا التي تعرض أهلها للقتل والضرب

المحطات الاخيارية عن اكتشاف مقبرة جماعية للمعتقلين الذين تم قتلهم جماعيا في درعا، ثم تكررت ذات المتاسي في حمص وبانياس والآن في تل كلخ.

ان صمت العالم عما يحدث في أرض الشام

25 نائبا يصرون بياناً حول الأوضاع في سورية المهري: مواقف سورية مع الكويت مشرفة وعلاقتنا وطيدة

هو بمثابة شراكة في هذه الجريمة النكراء التي يقتل فيها الشعب السوري العربي المسلم بحقه الطبيعي أسوة بسائر الشعوب.

اننا في مجلس الأمة الكويتي نطالب العالم بالتحرك السريع لاييقاف هذه المجزرة التي يتجرع عليها العالم أجمع وتوفير الحماية للمدنيين، كما اننا نطالب بملاحقة مرتكبي هذه الجازر دوليا.

كما اننا نطالب الحكومة الكويتية بقطع العلاقات مع هذا النظام القمعي وطرد السفير من أرض الكويت.

من جانب اخر، صرح وكيل المرجعيات الشيعية في الكويت السيد محمد باقر المهري بأن مطالبة بعض النواب بطرد السفير السوري المحترم إهانة كبيرة للجمهورية العربية السورية الشقيقة التي لها علاقات وطيدة ومواقف مشرفة مع الكويت وخلاف السياسة الخارجية للكويت، وقد قال صاحب السمو الأمير «تركوا أمر السياسات الخارجية لي».

المجلس يوافق بالإجماع على تكليف «الداخلية والدفاع» بحث إجراءات الحكومة تنفيذ المرسوم 1979/21 بشأن الدفاع المدني ويخصص ساعتين من جلسة 31 الجاري لمناقشة مرض السرطان في البلاد

ويتلو الأمين العام اقتراحا مقدا من بعض النواب بتخصيص ساعة تأمين قطعتي 5 و6 في منطقة خيطان.

● صالح عاشور: هذا الموضوع لينا مختلفين عليه وهناك اقتراحات في الصواب والسالمية ونتمنى ان تدمج جميع هذه القضايا في جلسة واحدة مع مقترح خيطان حتى نأخذ قرارا واحدا دون تمييز ولا نقبل استثناء منطقة معينة.

● فاضل صفر: هاتان المنطقتان من اختصاص المجلس البلدي وهو صاحب الاختصاص.

● فيصل المسلم: اتهم كلام الاخوان للمشاكل في المناطق الثانية ونحن ابدنا جميع المناطق لتأمينها ومنطقة خيطان هناك قانون والأخ فاضل صفر لم يحضر اللجنة لمناقشة الأمر والمجلس البلدي قرر تأمين قطعة 10 ورفضها مجلس الوزراء ونحن مع المشاكل التي يعانى منها الناس فلا الحكومة تريد ان تحل المشكلة والحكومة اليوم أجمت بحق الكويت ونحن نطالب بحل المشكلة وارجوم الموضوع ليس انتخابات وإسألوا وزير الداخلية عن الدعارة والسرقات التي تحصل في هذه المنطقة ولذلك نحن طالبنا سمو الأمير بحل مشكلة خيطان كما حلت مشاكل جلبب الشيوخ.

● فاضل صفر: لم تتم دعوتنا لاجتماع اللجنة وطلب رأينا كتابيا وكتيبا رأينا وارجو من الاخوان التراث للدراسة وهناك موضوع فني.

● فيصل المسلم: لا يملك الأخ فاضل صفر تحديد واجبات مجلس الأمة وماذا نخشى مناقشة الموضوع واعراض الناس في ارقامكم واتمنى مناقشته غدا (اليوم).

● حسين الحريشي: الموضوع ليس انتخابات والدستور واضح والمشاكل واحدة والسالمية كخيطان هناك دعارة وسرقات ونحن لا نقبل مناقشة منطقة منطقة نريد مناقشة جميع مناطق الكويت.

● احمد السعدون: هناك مجموعات من القوانين التي نظرت قدمت تقارير والوضع في خيطان سيئ ومناقشة هذا الأمر سيفتح المجال

لتطيات

ربوق مسلم

بعد حديث النائب مسلم البراك بصوت مرتفع وعدم استطاعة الرئيس الخرافي إيقافه عن الكلام تساءل الخرافي: مسلم شنو متريق؟

مكاسر

طلب الوزير البصيري مدة سنة لتأجيل الاستجواب في حال عدم صدور حكم المحكمة قبل ذلك وعلق الخرافي وقال: لماذا لم تبدأ بثلاث سنوات او سنتين وقال فيصل المسلم: المسألة أصبحت مكاسر.

مؤيد ومعارض

تحدث النائبان احمد السعدون وعبد الرحمن العنجري معارضين للإحالة الى المحكمة الدستورية فيما تحدث مؤيدا للإحالة النائبان حسين الحريشي ويوسف الزلزلة.

الجمهورية الخامسة

قال النائب عبد الرحمن العنجري الحكومة السابعة تذكري بالجمهورية الفرنسية الخامسة، واعترض الخرافي مطالبا بمخاطبة الحكومة باحترام.

محام عن عشرة

بعد دفاع النائب مسلم البراك عن النائب عبد الرحمن العنجري قال الخرافي «انت محام عن عشرة؟» اعرفك محاميا عن واحد في إشارة الى النائب احمد السعدون.

يا ليتنا عند خالد

بعد اتهام النائب خالد السلطان للخرافي بالانحياز الى طرف ضد آخر علق الخرافي «انا من يدبر الرئاسة

والرئاسة عندي» النائب فيصل المسلم قال: «يا ليتها عند خالد».

رفض طلب

قدم عدد من النواب طلبا للسماح لسته معارضين بالحديث وستة مؤيدين حول الاحالة للدستورية وحصل الطلب على موافقة 25 ورفض 37 وتم الرفض.

يتوحدون فيك

اثناء انسحاب النواب بعد بدء التصويت على التأجيل لم ينسحب النائب عبد الرحمن العنجري من القاعة، النائب مسلم البراك أثناء خروجه من القاعة «عبد الرحمن تعال لا يتوحدون فيك».

سوق عكاظ

انتقد النائب صالح الملا ادارة الجلسة من قبل الرئيس بالإنابة عبدالله الرومي باعطائه الفرصة لأكثر من نائب للحديث عن هذا الموضوع وفتح النقاش بالرغم من ان الطلب يتضمن النقاش في جلسة الغد مخالفا بذلك المادة 76 من اللائحة وتحويل الجلسة الى «سوق عكاظ» فعقب عليه الرومي قائلا: «انا اللي ادير الجلسة».

عناد لك

بعد تصويت الرئيس الخرافي مع التأجيل استغرب النائب عادل الصرعاوي وموقف الخرافي الذي قال «موافق عناد لك».

الوزراء الثلاثة

تكفل الوزراء محمد البصيري وعلي الراشد واحمد المليفي بالرد على النواب حول احالة الاستجواب الى

الحب الأول

النائب مرزوق الغانم سال النائبة سلىوى الجسار «توقفين بيانا في استجوابنا؟» الجسار ردت: «هذا اول»، الغانم علق: «ما الحب إلا للحبيب الاول».

«خل نوقف وياها»

اثناء الحديث عن تأمين مناطق الكويت قال النائب جيعان الحريش ان الحكومة تعامل المناطق حسب نواب المنطقة اذا وقفوا معها توافق على تأمين مناطقهم، فعقب النائب البراك قائلا: «طل نوقف وياها عشان تثمن مناطقا».

حسن سير وسلوك

عند حديث النائب مسلم البراك قاطعه النائب خلف دميثير فقال له النائب البراك «ترى عليك حسن سير وسلوك سنتين لا بعد ما يسقط الحكم، شوف الحكم الاول وبعدين تكلم».

مشاجرات سياسية

عندما زاد النقاش حول موضوع الاقتراح بتأمين قطع مناطق خيطان اقترح النائب حسين مزيد اما ان المنطقة اذا وقفوا معها توافق على تأمين مناطقهم، فعقب النائب البراك قائلا: «طل نوقف وياها عشان تثمن مناطقا».

تصوير أسيل

لوحظت النائبة د.أسيل العوضي تقوم أثناء الجلسة بتصوير النائبين د.رولا دشتي ومسلم البراك.

م	الأسم	موافق غير موافق ممتنع	م	الأسم	موافق غير موافق ممتنع
1	احمد الحمود الصباح	✓	34	عبد الرحمن فهد العنجري	✓
2	احمد عبدالعزيز السعدون	انسحب	35	عبدالله يوسف الرومي	✓
3	احمد عبدالمحسن المليفي	✓	36	عدنان ابراهيم المطوع	✓
4	احمد الفهد الصباح	✓	37	عدنان سيد عبدالصمد	✓
5	د.اسيل عبد الرحمن العوضي	✓	38	عسكر عويد العنزي	✓
6	الصيفي مبارك الصيفي	انسحب	39	علي سالم الدقباسي	انسحب
7	داماتي خالد بورسلي	✓	40	د.علي صالح العمير	✓
8	جاير المبارك الصباح	✓	41	علي فهد الراشد	✓
9	جاسم محمد الخرافي	✓	42	غانم علي المبع	✓
10	د.جيعان طاهر الحريش	انسحب	43	د.فاضل صفر علي	✓
11	د.حسن عبدالله جوهري	✓	44	فلاح مطلق الصواغ	انسحب
12	حسين علي القلاف	✓	45	فيصل سعود الدويسان	✓
13	حسين مزيد الديجاني	✓	46	د.فيصل علي المسلم	انسحب
14	حسين ناصر الحريتي	✓	47	مبارك بنينه الخرينج	✓
15	خالد سالم العوده	✓	48	مبارك محمد الوعلان	انسحب
16	خالد سلطان العيسى	انسحب	49	محمد براك المطير	✓
17	خالد مشعان الطاحوس	انسحب	50	د.محمد صباح السالم	✓
18	خلف دميثير العنزي	✓	51	محمد عباس الثومس	✓
19	دليهي سعد الهاجري	✓	52	د.محمد محسن البصيري	✓
20	روضان عبدالعزيز الروضان	✓	53	د.محمد محسن العفاسي	✓
21	د.رولا عبدالله دشتي	✓	54	د.محمد هادي الحويلة	✓
22	سالم مقيب الاذينة	✓	55	محمد هايف المطيري	انسحب
23	سالم نمان العازمي	انسحب	56	مخلد راشد العازمي	✓
24	سامي عبداللطيف النصف	✓	57	مرزوق علي الغانم	✓
25	سعد زينفر العازمي	✓	58	مسلم محمد البراك	انسحب
26	سعد علي الخنفور	✓	59	مصطفى جاسم الشمالي	✓
27	سعدون حماد العتيبي	✓	60	د.معصومة صالح المبارك	✓
28	د.سليوى عبدالله الجسار	✓	61	ناجي عبدالله العبدلهادي	✓
29	شعيب شباب المويصري	انسحب	62	ناصر محمد الاحمد	✓
30	صالح احمد عاشور	✓	63	د.هلال مساعد السايير	✓
31	صالح محمد الملا	✓	64	د.وليد مسعد الطبطبائي	انسحب
32	د.ضيف الله فضيل بورمية	انسحب	65	د.يوسف سيد الزلزلة	✓
33	عادل عبدالعزيز الصرعاوي	✓	000	النتيجة النهائية	39 10

المجلس يحيل تقارير «الديوان» بشأن رقابة «الشؤون» على الجمعيات التعاونية إلى الحكومة لتقديم تقريرها خلال 3 أشهر إلى اللجنة الصحية



د.أسيل العوضي تمارس هواية التصوير أثناء الجلسة



مسلم البراك وخالد الطاحوس أثناء سير الجلسة



صالح عاشور متحدثا

المجلس يحيل تقارير «الديوان» بشأن رقابة «الشؤون» على الجمعيات التعاونية إلى الحكومة لتقديم تقريرها خلال 3 أشهر إلى اللجنة الصحية

قطعتي 5 و6 في خيطان ويرفض مجلس الأمة بحضور 55 وبموافقة 27 وعدم موافقة 27 وامتناع 1 يتلو الأمين العام اقتراحا بتمديد الجلسة لاجتماعية وزيادات المساعدات ووافق المجلس على التمديد. ويتلوه الأمين العام مقترح بتكليف دراسة المحفظة الملبارية التي استأنتها الهيئة العامة للاستثمار.

وتلا الأمين العام اقتراحا آخر بتقديم الفقرة 32 المتعلقة بالميزانيات الخاصة بتقرير «ذوي الإعاقة» وتقديمه بعد مناقشة المساعدات.

● الرومي: اتخذنا قرارا بتمديد الجلسة لمناقشة المساعدات العامة والعسكريين فأرجو أن يكون غدا أول الجلسة.

● عدنان عبدالصمد: نحن اتفقنا في اللجنة أن الميزانية السابقة تضم إلى الميزانية الجديدة وإذا كان هناك حاجة لاستكمالها، فمن الممكن أن تأتي بها كميزانية كاملة وأرجو من المجلس دمج الميزانيتين معا.

● فيصل المسلم: نحن نتلمس احتياجات العاقين فأوافق على كلام رئيس اللجنة، إذا كان هناك تعهد بحضوره الجلسة القادمة.

● عدنان المطوع: لدينا أسئلة للوزراء ولم يجيبوا عليها بعد أكثر من 3 أشهر.

وتلا الأمين العام اقتراحا آخر بشأن تكليف لجنة الداخلية والدفاع ببحث مدى التزام الحكومة بتنفيذ المرسوم بشأن الدفاع المدني على أن من واجب الدولة تأمين سلامة الجبهة الداخلية والتدابير الاستثنائية التي تمر بها البلاد، وبحث الإجراءات من جميع الجهات الحكومية بتنفيذ المرسوم رقم 1979/21 بشأن الدفاع المدني وإمالتها 3 أشهر على أن تقدم تقريرها إلى المجلس.

● شبيب المويصري: أشكر على تكليف اللجنة بهذه القضية الحساسة وستقوم باستدعاء كل المسؤولين والوزراء وأرجو التعاون.

(موافقة عامة) وتلا الأمين العام اقتراحا بشأن إحالة تقارير ديوان المحاسبة بشأن

معارضان للحديث عن قانون العسكريين. عدم موافقة وانتقل المجلس الى التصويت مباشرة على المادة الأولى. وتلا الأمير العام اقتراحا بشأن زيادة مبلغ نهاية الخدمة للعمل العسكري. (موافقة عامة) بعد اسبوعين. وتلا الأمين العام اقتراحا آخر بشأن مناقشة تقديم تقرير الفتوى والتشريع غدا. (موافقة عامة).

البنء الثاني المساعدات العامة ● مسلم البراك: هناك تعديلات جذرية على القانون ونريد الآن أن نتاح الفرصة لمناقشة التعديلات داخل اللجنة مناقشة مستفيضة دون الإسراع والاستعجال. ● رولا دشتي: الملاحظات النيابية سنأخذها في عين الاعتبار بعد إقرارها في المادة الأولى. ● الوزير العفاسي: أرجو دخول الفريق الحكومي الى القاعة. ● صالح عاشور: دعونا نوافق على المادة الأولى وننتظر التعديلات في المادة الثانية. وقرأ المقرر باقي المواد مادة.

● أحمد السعدون: لابد أن يكون هناك التزام باللائحة فتقدمت بتعديل على القانون فوقاً لللائحة لأبد من قراءتها. وجرى التصويت نداء بالإسم على المادة الأولى لتخفيض المساعدات العامة وكانت نتيجة التصويت كالتالي: موافقة 50 عدم موافقة - امتناع - الحضور 50 موافقة على المادة الأولى وتؤجل المادة الثانية. ● عسكر العنزي: أنا من مقدمي الاقتراح ومسجلين 25 نائباً وأرجو التصويت عليه مداولة أولى.

البنء الثالث مكافآت العسكريين واستحقاقاتهم وتلا الأمين العام اقتراحا بإلغائه بائتين مؤيديين ومثلهما

رقابة وزارة الشؤون على اتحاد الجمعيات والتعاونيات وأوجه العمل بها إلى الحكومة على أن تقدم تقريرا بشأنها خلال 3 أشهر من تاريخ الإحالة. ويحال السى اللجنة الصحية لتقديم تقريرها. (موافقة عامة). تخصيص ساعة من جلسة يوم الأربعاء 2011/5/18 لمناقشة أوضاع المحتجزين في غوانتانامو وأن هؤلاء تجاوز احتجازهم 10 سنوات دون توجيه اتهامات مباشرة لهم. (موافقة عامة).

وتلا الأمين العام اقتراحا آخر بشأن امراض السرطان وأعراضه الخبيثة ومناقشة اسباب المرض وسياسة الحكومة، بتخصيص ساعتين من جلسة الأربعاء 5/18 على أن تضمن الإجابة على أسئلة المجلس باحصائيات وأعداد المصابين والفئات العمرية بحسب المحافظات ونوع المرض وحالات الرعاية الصحية وعدد مراكز تشخيص هذا المرض واستراتيجية الحكومة. ● دهلال السائير وزير الصحة: أؤيد هذا الطلب ولكن اطلب مهلة اسبوعين لكي أجهز كل الردود على أسئلة النواب.

● د.حسن جوهري: يجب أن تكون هناك توعية مجتمعية شاملة وذلنا نطلب بمجموعة من الاسئلة اتمنى من الوزير الاتيان بلجابات واضحة.

● د.يوسف الزلزلة: اقترح بأنه بدلا من ان يأتي الوزير بفرقة أفضل ان يذهب الوزير بفرقة الى اللجنة الصحية واللجنة تقدم تقريرا بالأرقام.

● صالح المسلا: ارى ان موضوع الذهاب الى اللجنة سيأخذ وقتا طويلا فهناك حل وسط وما في مانع ان يزودنا الوزير قبل الجلسة بالأرقام والبيانات لكي يكون عندنا خلفية.

● عادل الصرعاوي: لا يختلف احد على خطورة هذا المرض ولكن نحتاج الى التناصح والتوصيات ولذلك اذا اتننا للجنة يتصور واضح بالاتفاق مع الوزارة يعرض على الجلسة واتمنى من الوزير خلال الاسبوعين ان يجتمع مع اللجنة



د.محمد البصري.. وتأجيل «سنة واحدة»



عادل الصرعاوي



سيد حسين القلاف

الرومي: أرفض الإحالة إلى «الدستورية» لأنها سترد بعدم الاختصاص

القلاف: الفيصل في الخلاف الدستوري

الحاصل جهة محايدة وهي المحكمة الدستورية

عاشور: من حق الحكومة إحالة الاستجواب إلى «الدستورية» ولا يمكن الاعتراض عليه

عبدالله الرومي: حسب المادة 105 يعاد التقرير إلى اللجنة.

● علي الدقباسي: هناك عساكر والحديث الآن فقط على الضباط ونحن نريد اضافته وقدمنا تعديلا في هذا الجانب.

● مصطفى الشمالي: لمن يجوز له الاعادة وأنا امثل الحكومة أريد اعادة هذا القانون للجنة حتى تأتي الجهات المعنية لدراسته.

● أحمد السعدون: لابد من تطبيق اللائحة والتصويت على التعديل مستحق.

● عدنان عبدالصمد: التصويت خطأ وهذه التعديلات لم تعرض على اللجنة ولابد من اعادتها للجنة.

ويتلو الأمين العام أسماء الحضور للتصويت على المادة الأولى من القانون بحضور 50 وموافقة 45 وعدم موافقة 5.

عبدالله الرومي: موافقة على المادة الأولى وترفع التعديلات للجنة المختصة وترفع الجلسة للغد.

هل تشكل سابقة التأجيل نقطة تحول في تاريخ الاستجوابات؟

وشدوا على ان تلك المحاولات ما هي إلا لتفريغ الاستجواب من محتواه الدستوري بالجهود السابقة للحكومات والتي سعت منذ عام 1982 الى تنقيح الدستور وتقييد أدوات الرقابة البرلمانية مثل السؤال والاستجواب وصولا إلى إلغاءها وإعدام أثرها وما لحقها من خطوات بعد ذلك تحقيقا للغاية نفسها، حيث برز نهج الجوء إلى المحكمة الدستورية، كلما ظهرت في الأفق ممارسة لأدوات الرقابة البرلمانية مثل السؤال والاستجواب، وهو ما أقحم المحكمة الدستورية في ميدان الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية رغم انه ليس ميدانها ولا هو من اختصاصها، واتخذت طلبات تفسير الدستور المقدمة إليها سبيلا لذلك. أما الأصوات المؤيدة لتأجيل الاستجوابات فقد اعتبرت ان موضوع تأجيل الاستجواب لفترة طويلة لا يتعارض مع اللائحة والدستور، نافية ان تشكل هذه الخطوة سابقة، مشيرين الى ان هناك استجوابات قدمت في السابق وعولجت بإجراءات للمرة الأولى ولم تشكل أي تومس سابقة للاستجوابات التي تلتها. وشددوا على انه من حق النائب ان يستجوب وحق المجلس ان يجلس بدوره وفق اللائحة ومن حق صاحب السمو الأمير ان يحل المجلس. وفي خضم التصريحات المضادة بين المؤيديين والمعارضين خاصة حول تفسير المادة 135 من اللائحة الداخلية استشهد خبراء لجنة الشؤون التشريعية والقانونية حينها بجدية رئيس مجلس الأمة السابق احمد السعدون أثناء ترؤسه جلسة مجلس الأمة التي طرح خلالها استجواب وزير الإعلام الأسبق الشيخ سعود الناصر، على النحو التالي: في جلسة 1998/2/17، الفصل التشريعي، دور الانعقاد - مضطبة 856 ب 789.

السعدون: من حق الوزير ان يطلب التأجيل من يوم الى نهاية الفصل التشريعي، ما أحد يمنعه لنهاية الفصل التشريعي، هذا حق مطلق وبالتالي هذا الحق قائم إنما يشترط موافقة المجلس. السعدون: لا يمنع الأخ وزير الإعلام من ان يطلب موافقة المجلس، أنا قلت من يوم لغاية نهاية الفصل التشريعي يمكن فيه من يعارض هذا الرأي، لكن يبقى هذا رأي قلته للحقيقة، وأنا مقتنع فيه تماما. وتعددت الآراء الدستورية والقانونية التي تناقشت على المسائل

هل تشكل موافقة مجلس الأمة على طلب الحكومة تأجيل مناقشة طلب الاستجواب الموجه لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد لمدة ستة نقطة تحول في تاريخ الحياة السياسية الكويتية بشكل عام والاستجوابات بشكل خاص؟ فكما سجل استجواب سمو رئيس الوزراء سابقا تاريخية بصعود سمو المنصة وتفنيد محاور الاستجواب ليكون أول رئيس وزراء في تاريخ الكويت يقدم على ذلك، يضاف اليوم استجواب النائبين احمد السعدون وعبدالرحمن العنجري ليكون إضافة إذ منذ عام 1962 تاريخ صدور الدستور لم يتم الموافقة على طلب تأجيل أي استجواب لمدة عام كامل. لا يخلو عادة أي استجواب من سجلات وتكتيكات يرمي بها كل فريق لجس نبض الفريق الآخر وقد برز خيار التأجيل لمدة عام بشكل واضح مع استجواب النواب وليد الطبطبائي ومحمد هايف وعبدالله البرغش لسمو رئيس مجلس الوزراء في نوفمبر 2008 والذي تمحور حول إدخال الغالي الى البلاد والتجاوز عن القيود التي يوجبها تعالت الأصوات المنددة بالخطوة التي اعتبرت ان تأجيل مناقشة الاستجواب لمدة عام يعد التناقص على المواد الرقابية التي كفلها الدستور لعضو مجلس الأمة، وعبرت عن رفضها رفضا قاطعا اي محاولات تؤدي الى تفريغ الدستور من محتواه، معتبرة اجراء التأجيل إذا تم سيكون الأخطر في تاريخ الكويت، لأن تأجيل مناقشة الاستجواب الى امد طويل يعد تنقيحا للدستور، وهذا ما اعتبرته الأصوات انه ما يسعى اليه البعض منذ زمن بعيد، ودعت الأصوات لعدم التفريط في الثوابت الدستورية من أجل كرسي برلماني مؤقت، موضحة ان الرعيل الأول ضحى من أجل ولادة دستور 1962 ليُنسَف ما ضحى من أجله الأجداد في لحظة بصر، وحثت تلك الأصوات النواب على ألا يكون تفكيرهم فقط من أجل أنفسهم والمحافظه على الكرسي ويقومون بنسف مواد الدستور بل دعوا النواب الى ان يراعوا الأجيال القادمة لأن التاريخ لن يرحم كل من فرغ الدستور من محتواه، مفضلين الحل الدستوري على تفريغ الدستور من محتواه، وأعبروا ان تأجيل مناقشة الاستجواب سيفتح الباب على مصراعيه ويؤدي الى تأجيل لن يستطيع اي نائب محاسبة اي وزير يتجاوز القانون أو المال العام.

أعلن المتحدث باسم كتلة التنمية والإصلاح النائب د.فيصل المسلم ان ممثل الكتلة النائب د.وليد الطبطبائي والنائبين محمد هايف ومبارك الوعلان سيقدمان استجوابا لسمو رئيس الوزراء الأحد المقبل إن لم يكن قبله. وأشار المسلم في مؤتمر صحفي على هامش الجلسة إلى ان الاستجواب بعنوان «الإضرار بعلاقة الكويت مع مجلس التعاون الخليجي والإضرار بالأمن القومي في التقاسم عن التهاديات الإيرانية»، وأضاف: وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أقر إقرارا صريحا بأن الحكومة ستعطل المجلس عن أعماله وتأجيل استجواب النائبين السعدون والعنجري انتهاكا صريحا للدستور وإلغاء دولة المؤسسات لحماية رئيس الوزراء. وأكد ان الحكومة تريد إتمام القضاء في المسائل الدستورية، مع العلم ان المحكمة الدستورية نصت على أنه لا علاقة لها بالمناقشة ولا بالمضارين وانها تتحدث عن دستورية القوانين واللوائح.

المسلم: استجواب رئيس الحكومة يقدمه الطبطبائي وهايف والوعلان الأحد المقبل

أعلن المتحدث باسم كتلة التنمية والإصلاح النائب د.فيصل المسلم ان ممثل الكتلة النائب د.وليد الطبطبائي والنائبين محمد هايف ومبارك الوعلان سيقدمان استجوابا لسمو رئيس الوزراء الأحد المقبل إن لم يكن قبله. وأشار المسلم في مؤتمر صحفي على هامش الجلسة إلى ان الاستجواب بعنوان «الإضرار بعلاقة الكويت مع مجلس التعاون الخليجي والإضرار بالأمن القومي في التقاسم عن التهاديات الإيرانية»، وأضاف: وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أقر إقرارا صريحا بأن الحكومة ستعطل المجلس عن أعماله وتأجيل استجواب النائبين السعدون والعنجري انتهاكا صريحا للدستور وإلغاء دولة المؤسسات لحماية رئيس الوزراء. وأكد ان الحكومة تريد إتمام القضاء في المسائل الدستورية، مع العلم ان المحكمة الدستورية نصت على أنه لا علاقة لها بالمناقشة ولا بالمضارين وانها تتحدث عن دستورية القوانين واللوائح.

الراشد ينفي لجوء الحكومة إلى «الدستورية» في كل استجواب يوجه إليها

أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء علي الراشد جاهزية الحكومة لمواجهة الاستجوابات الدستورية نافيا ما يتأثر بشأن لجوء الحكومة إلى «الدستورية» في كل استجواب يوجه إليها. جاء ذلك في تصريح ادلى به الوزير الراشد اثر موافقة المجلس في جلسته العادية على طلب الحكومة تأجيل مناقشة طلب الاستجواب الموجه الى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد بصفته «لمدة ستة ما لم تحكم المحكمة الدستورية قبل ذلك». وأضاف ان الحكومة «ذهبت الى الدستورية لتفسير المحاور التي اتت بالاستجواب الموجه الى سمو الرئيس، مضيفا ان الاستجواب المذكور «تشويه شائنة عدم دستورية ولذلك ذهبنا الى المحكمة الدستورية وطلبنا خلال جلسة اليوم تأجيل المناقشة حتى ورود الحكم». ونفى الراشد لجوء الحكومة الى المحكمة الدستورية في كل استجواب يوجه إليها قائلا ان كل استجواب تتم دراسته فإذا كانت فيه شبهة دستورية فسيكون لنا موقف منه اما إذا كانت دستوريةا وسليما فنحن جاهزون لاعتماد المنصة».